الفصل الرابـع

التغيرات الاستراتيجية المتوقعة للمنطقة العربية بعد الحرب على العراق

حســـن الرشـــيدي

باحث مصري

التغيرات الاستراتيجية المتوقعة للمنطقة العربية بعد الحـــرب على العـــراق

حسن الرشيدي(*)

بينما كانت الحرب الأمريكية ضد العراق تقترب من نهايتها، وتتخضب أرض العراق بالدماء والأشلاء، وتتصاعد أنات الأطفال وصرخات النساء؛ كان كثير من المحللين والباحثين يتخبط في توقع مستقبل المنطقة العربية بعد هذه الحرب.

لقد ظهر للكثيرين أن مسألة القرار الأميركي تجاه العراق ليس قراراً ظرفياً وليس قرار ردة فعل على ممارسة عراقية معينة؛ بل إن مسألة التعاطي بالقرار هي جزء من نظرة استراتيجية للإدارة الأميركية وفق أسلوب تعاطيها ووجودها، لا.. بل وضع يدها على واقع المنطقة كلها.

فالعراق يشكل في وضع المنطقة، من الزاوية الجغرافية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مركز قيادة حقيقي لترتيب أوضاع المنطقة على حدوده؛ من إيران وتركيا والكويت وسوريا والسعودية حتى الخليج العربي عبر إطلالته على شبه القارة، إضافة إلى الأردن كممر إلى إسرائيل، وطبعاً لا ننسى القضية الفلسطينية وانتفاضتها.

وما سيحدث ليس بالضرورة أن تكون له الصبغة العسكرية، لكن المؤكد أنه سيعني محاولة فرض الشكل السياسي أو الخريطة الإقليمية المعدلة للشرق الأوسط، والتي قيل كثيراً ـ من جانب خبراء ومؤسسات الفكر السياسي الأمريكية ـ إن ضرب العراق هو الباب أو المدخل إلى هذه الخريطة.

وما يهمنا في هذا المبحث هو تتبع المخططات الأمريكية لإعادة الصياغة الجيوسياسية للمنطقة، أو إعادة التوزيع لجميع أوراق النظام الذي يحكم سير منطقة الشرق الأوسط؛ لبسط النفوذ على ما يسمى الحزام الإسلامي؛ عبر إعادة فك كثير من المخططات التي أمامنا وتركيبها من جديد؛ في إطار منهجي نحاول به اكتشاف كثير من الطلاسم والغموض الذي يحيط بالمعادلات المتوقعة لهذه المنطقة.

تاريخ رسم خريطة المنطقة:

١ ـ بالتحديد في ٩/ ٥/ ١٩١٦م وقَّعت فرنسا وبريطانيا معاهدة (سايكس ـ بيكو)، وعندما انضمت إليها روسيا لتنال نصيبها من التركة أسفرت المعاهدة عن اتفاقية جديدة عرفت بـ (اتفاقية القاهرة السرية)، وهي اتفاقية

(*) باحث مصري.

مكونة من ١٢ بنداً، وبناءً عليها فرضت الحماية الأنجلو فرنسية على الدول العربية، فاستولت فرنسا على سوريا ولبنان، واستولت روسيا على أرمينيا التركية، وشمال كردستان، والمضايق البحرية التركية، واستولت بريطانيا على عكا وحيفا في فلسطين وجنوب العراق وأواسطه وشرق الأردن، وحصلت على تسهيلات لا حدود لها في ميناء الأسكندرونة الشهير في تركيا. على أن يخضع الجزء الباقي من فلسطين لإدارة دولية تمهيداً لإصدار وعد بلفور في العام التالي (بالتحديد في ٢ نوفمبر عام ١٩١٧م) بمنح اليهود وطناً قومياً هناك. ولترسم خريطة الشرق الأوسط على النحو الذي هي عليه الآن، وهي خريطة استخدم فيها القلم الرصاص لشطب دول كانت قائمة: أرمينيا، وكردستان ـ مثلاً ـ، ولوضع دول لم يكن لها وجود: العراق بصورته الحالية، وشرق الأردن ـ مثلاً ـ.

٢ ـ وخلال القرن العشرين لم يجرِ تغيير في خريطة المنطقة بالقياس إلى خريطة ١٩١٨م إلا في الجزيرة العربية عامي ١٩٢٤، ١٩٣٤م، وفي اليمن عام ١٩٩٠م؛ لما أدت تداعيات الانهيار السوفياتي إلى فقدان الدولة الجنوبية القدرة على الاستمرار.

٣ ـ في السبعينيات والثمانينيات، راجت الكثير من النظريات حول (بلقنة) المنطقة في ضوء الأحداث اللبنانية، إلى أن أتى مؤتمر الطائف، في لحظة انتهاء الحرب الباردة، ومع سقوط المعسكر الشرقي بخريف ١٩٨٩م؛ ليبيّن أن الحرب اللبنانية كانت مرجلاً لطبخ العديد من الطبخات الإقليمية لمصلحة القوة الدولية الأكثر فاعلية في المنطقة بعد حرب ١٩٦٧م، وأن انتهاء الثنائية الدولية في العالم والمنطقة قد أدى الى انتفاء الحاجة إلى ذلك، فيما أعطى الدعم الدولي الكثيف لصدام حسين في حربه مع الخميني، بعد تقهقر القوات العراقية في الأراضي الإيرانية في أيار ١٩٨٢م، مؤشرات قوية إلى أنه ليس هناك خريطة جديدة للمنطقة كانت ستتولد حتماً بعد وصول الإيرانيين إلى البصرة وما بعدها.

٤ ـ أعطت الكويت في عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١م مثالاً كبيراً على تثبيت خريطة المنطقة؛ ليأتي (مؤتمر مدريد) بعد أشهر من ذلك ليحدّد، عبر خطاب بوش في المؤتمر، أن التسوية المقبلة ستكون ضمن حدود ١٩١٨م والتي لم تخرج عنها الحالة الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة عقب حرب ١٩٤٨م، وبأن ما سيخرج من ذلك سيكون من ضمن توافقات حول الأراضي ـ وفق تعبيره المستخدم آنذاك ـ.

الدوافع الأمريكية لتغيير خريطة المنطقة العربية:

الدافع العقيدي:

أمريكا مثل بريطانيا ذات أغلبية بروتستانتية تغلغلت في تفكير مواطنيها الأفكار والتنبؤات التوراتية الخاصة بعودة اليهود إلى فلسطين، ومما قوّى هذه الأفكار التجارب التي مر بها المهاجرون البروتستانت من أوروبا إلى أمريكا حينما قارنوا بينها وبين التجارب التي مر بها اليهود القدماء عندما فروا من ظلم فرعون إلى أرض فلسطين.

فكثير من البروتستانت فر من الاضطهاد الديني الذي ساد حكم آل ستيوارت؛ لذلك عندما واجه المهاجرون مقاومة أهل البلاد الأصليين من الهنود الحمر؛ فإنهم تذكروا اليهود ومقاومة أهل فلسطين القدماء لهم. كذلك عانى الأمريكيون من الحرب الأهلية المريرة كما حدث مع اليهود عندما انقسمت مملكتهم إلى مملكتين: إحداهما في الشمال والأخرى في الجنوب. لقد كان هؤلاء المستوطنون بحاجة إلى شيء يسوّغ أفعالهم هذه ويضفي عليها نوعاً من الشرعية والأخلاقية، فلم يجدوا هذا التسويغ إلا في العهد القديم. بل إنهم ادعوا أن الله اختار العنصر الأنجلو ـ ساكسوني البروتستانتي الأبيض لقيادة العالم كما جعل الله اليهود شعبه المختار، بل وصل تطرفهم أن زعم أحد الكتاب ويدعى ريتشارد بروتزر في كتابه: (المعرفة المنزلية للنبوءات والأزمنة) بأن الإنجليز من أصل يهودي؛ على أساس أنهم ينحدرون من سلالات الأسباط التي ادّعى اليهود أن أفرادها فُقدوا بعد اجتياح الآشوريين لمملكة إسرائيل عام ٧٢١ قبل الميلاد.

وفي نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر بدأ التعاطف الأمريكي مع اليهود يتحول إلى عمل ملموس من خلال جماعات وأفراد؛ فعلى صعيد الأفراد في عام ١٩٨٥م قام وارد كريون القنصل الأمريكي في القدس بتأسيس مستوطنة زراعية في منطقة القدس، وخطط لتأسيس مستوطنات أخرى ولكن لم يجد الدعم المطلوب من اليهود.

كما ظهر القس وليم بلاكستون الذي طالب بعمل شعبي لإعادة اليهود إلى فلسطين وألّف كتاب: (عيسى قادم) الذي بيع منه عام ١٨٧٨م أكثر من مليون نسخة، وتُرجم إلى ٤٨ لغة، ويتحدث فيه عن عودة اليهود إلى لفلسطين باعتبارها المقدمة لعودة المسيح.

وعلى صعيد الجماعات ظهرت جماعة (أخوة المسيح)، وجماعة (بناي بريث)؛ أي: أبناء العهد و(شهود يهوه).

ثم جاء دور الرؤساء الأمريكيين في دعم الحركة الصهيونية وزاد هذا الدعم في بداية الأربعينيات مع انتقال مركز الثقل في النظام العالمي إلى الولايات المتحدة. فالرئيس روزفلت اتخذ نجمة داود شعاراً رسمياً للبريد والخوذات التي يلبسها الجنود، وعلى أختام البحرية، وجاء بعده ترومان الذي أصدر بياناً طالب فيه بإدخال مائة ألف يهودي فوراً إلى فلسطين، وكان له دور مشهود بجانب اليهود في حرب ١٩٤٨م، لقد عارض ترومان في سياساته الصهيونية كثيرٌ من المستشارين الحكوميين الذين كانوا يرسمون سياسة بلادهم الخارجية بناءً على مصالح بلادهم القومية؛ ولكن ترومان كان ينظر بمنظار مختلف قائم على أساس الدين؛ فعندما قدّمه زعماء اليهود الحاضرون في إحدى الاحتفالات ووصفوه بأنه الرجل الذي ساعد على خلق دولة إسرائيل؛ رد ترومان قائلاً: «وماذا تعني بقولك: ساعد على خلق؟! إنني قورش... إنني قورش»؛ حيث شبه نفسه بـ قورش ملك فارس الذي أعاد اليهود من منفاهم في بابل إلى فلسطين.

لتوضيح أثر العقيدة البروتستانتية في دفع رؤساء أمريكا إلى الانحياز لإسرائيل؛ نسوق موقف الرئيس الأمريكي جون كنيدي الذي كان الرئيس الكاثوليكي الوحيد في تاريخ أمريكا، حيث قال: «إن الانحياز الأمريكي في النزاع العربي الإسرائيلي لا يهدد الولايات المتحدة فحسب؛ بل يهدد العالم بأسره»، فالأفكار والتنبؤات التوراتية لم تكن في وجدانه أو عقله مثل سابقيه ولاحقيه.

فالرئيس جونسون الذي قَّدم الدعم لـ إسرائيل أثناء حرب ١٩٦٧م؛ صرح بعدها قائلاً في إحدى الاحتفالات للحاضرين: «إن بعضكم ـ إن لم يكن كلكم ـ لديه روابط عميقة بأرض إسرائيل مثلي تماماً؛ لأن إيماني النصراني ينبع منكم، وقصص التوراة منقوشة في ذاكرتي تماماً مثل قصص الكفاح البطولي ليهود العصر الحديث من أجل الخلاص من القهر والاضطهاد».

ويقول الرئيس كارتر أمام الكنيست الإسرائيلي: «إن علاقة أمريكا بإسرائيل أكثر من علاقة خاصة؛ لأنها علاقة متأصلة في وجدان وأخلاق وديانة ومعتقدات الشعب الأمريكي نفسه»، وفي حفل أقامته على شرفه جامعة تل أبيب وضح كارتر الأمر أكثر؛ حيث ذكر أنه بوصفه نصرانياً مؤمناً بالله يؤمن أيضاً أن هناك أمراً إلهياً بإنشاء دولة إسرائيل. لقد كان كارتر مثالاً للرئيس الملتزم بالصلاة في الكنيسة كل أحد، وكان عضواً في أكبر كنائس بلدته، وشماساً في مدرسة الأحد.

أما ريجان فقد قال في إحدى خطبه موجهاً كلامه إلى بعض اليهود الأمريكيين: «حينما أتطلع إلى نبوءاتكم القديمة، في العهد القديم، وإلى العلامات المنبئة بمعركة هرمجدّون؛ أجد نفسي متسائلاً عما إذا كنا نحن الجيل الذي سيرى ذلك لاحقاً».

لقد عبّر الكاتب اليهودي الأمريكي جون بيتر عن واقع أمريكا عندما قال: « إن الرؤساء الأمريكيين ومعاونيهم ينحنون أمام الصهاينة كما ينحني العابد أمام قبر مقدّس»، هكذا وصل إيمانهم، وجاء بوش الذي خصصت مجلة النيوزويك له قبيل الحرب ضد العراق مباشرة موضوع الغلاف لها حول حياة بوش منذ صباه مع التدين؛ ففي بداية حملته الانتخابية ذكر أن المفكر المفضل لديه هو المسيح عليه السلام، وبعد بضع دقائق من أدائه اليمين الدستورية وهو يضع يده على الإنجيل ردد بعد القسم كلاماً صوفياً غامضاً جاء فيه: (أن ملاكاً يمتطي صهوة الزوبعة ويوجه هذه العاصفة)، دون أن يوضح معنى هذه العبارة، وقال الرئيس أثناء فطور وطني خصص للصلاة: «إن الإيمان أعانني في النجاح، ولولا الإيمان لكنت شخصا آخر، ومن دونه لما كنت بالتأكيد هنا»، حتى إن آلا ليشتمان المؤرخ المتخصص في شؤون الرئاسة الأميركية في الجامعة الأميركية بواشنطن: «يقول إن الربط بهذا الشكل بين الدين والسياسة أمر لا سابقة له لرئيس بدأ مهامه منذ أسبوعين».

أحداث ١١ سبتمبر:

لقد جاءت هذه الأحداث في غير السياق المرسوم للتفوق الأمريكي، هذا النجم الذي ظن أصحابه أنه

سيبقى ببقاء الحياة.

فقبل شهر من هذه الأحداث ذكر تقرير لوزارة الخارجية البريطانية بأن من شبه الأكيد أن الولايات المتحدة ستظل حتى عام ٢٠٣٠م القوة العسكرية والاقتصادية العظمى الوحيدة في العالم.

حتى جاءت هذه الضربة. . . .

لا شك أن هناك تغييرات حدثت في جميع جوانب هذه الزعامة:

يقول خبراء في الشؤون العسكرية: إن ما شهدته الولايات المتحدة هو تعبير بارز عن مفهوم الحرب غير المتكافئة التي هي حرب القرن الـ ٢١.

وهذه الحرب غير المتكافئة تدور بين طرفين؛ أحدهما دولة محددة واضحة المعالم، وطرف آخر مبهم جغرافياً، بدليل أن وزير الخارجية الأميركي كولن باول أعلن رسمياً إن ما حصل هو إعلان حرب على الولايات المتحدة، من دون أن يكون قادراً على تحديد الجهة التي أعلنت هذه الحرب.

هذه الحرب غير متكافئة؛ لأنها لا تعلن عن أرض المعركة بين جيشين؛ بل في المدن المكتظة أو ضد مصالح معينة وحساسة، أو ضد عصب الدولة، ولا تُستعمل فيها الأسلحة التقليدية وإنما أسلحة تكتيكية ووسائل سهلة وسريعة ونقالة، وهي حرب غير منطقية بالمعني التكتيكي؛ لأن المشاركين فيها ليسوا سوى أفراد يحركهم الشعور بالنقمة أو مشاعر عقائدية.

ويرى الباحث الفلسطيني مروان بشارة أن هذه الحرب هي حرب القرن الحالي؛ خصوصاً أن فريقاً من المحللين العسكريين الأميركيين يرون أن آخر حرب متكافئة هي الحرب على الرئيس العراقي صدام حسين، الذي خاض حرباً متكافئة على الأرض مع الولايات المتحدة، وأنه منذ حوالي ثلاثة أعوام بدأ هؤلاء المحللون يرون أن الحروب المستقبلية المحتملة لن تكون متكافئة.

إنه منذ انتهاء الحرب الباردة بدأ الخبراء الأميركيون يميلون إلى القول بأن أعداء الولايات المتحدة المباشرين على الأرض ليسوا كثيرين، وأن الردع المتبادل يجعل من الصعب على أي دولة القيام بحرب مباشرة ضدها، وأن التهديد الفعلي مصدره ما يسمي بـ الدول المنحلة، وأن أرض المعركة هي منطقة رمادية؛ غير معروف من هو الجندي، ومن هو الفرد، ومن هو المتطوع، ومن هو الإنسان العادي.

لقد شهدت المؤسسة العسكرية الأميركية على مدي السنوات الماضية نقاشاً في شأن الصعيد الذي ينبغي أن يحظى بالأولوية: أهو الصعيد الدولي الشمولي وما يمثله من تهديدات بواسطة الصواريخ الباليستية والأسلحة الكيماوية والجرثومية، أم ينبغي تكريس الأولوية لتهديدات الحرب غير المتكافئة؟

لقد انتخب الرئيس الأميركي جورج بوش على أساس برنامج يسعى إلى رفع مستوى الاستثمار في

الصناعات العسكرية، ومن هذا المنطلق أعطيت الأولوية للدرع المضاد للصواريخ الباليستية؛ مما أثار العديد من الاحتجاجات في أوساط الخبراء العسكريين المتنبهين لمخاطر الحرب غير المتكافئة، وفقاً لما أظهره مثلاً حادث تفجير الـ يو إس إس كول.

وحذر هؤلاء الخبراء مراراً من أعمال إرهابية من نوع جديد، تستند إلى شبكات دولية تحظى بدعم مالي مهم، وتستخدم وسائل حديثة للاتصال والمواصلات، وما جرى في نيويورك وواشنطن لا بد أن يرجح كفة الخبراء الذين تحدثوا عن الحرب غير المتكافئة.

لقد ركزت المؤسسة العسكرية في أمريكا على سياسة خاطئة تماماً؛ فمنذ اعتلائه سدة الحكم قدم الرئيس الأميركي جورج بوش دعماً لا محدود للمشاريع التي أعدها الصقور داخل البنتاجون والذين يرون أن الحل الأمثل لأمريكا أمنياً هو درع الصواريخ الدفاعي، وقد أصر البنتاجون والجناح المتشدد فيه خاصة على أن ذلك سيضمن أمن الولايات المتحدة في العالم، ويخلصها من أخطار الدول المارقة التي قد تقدم على شن حرب على أمريكا، ولكن كم كانوا مخطئين حتى قبل أن يظهر النموذج البدائي لمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي إلى الوجود، فقد تحول حلم رونالد ريجان المعروف باسم (مشروع حرب النجوم) إلى خطة أخرى أقل تعقيداً تركز بشكل أساسي على السبل الكفيلة بتعقب وتدمير الصواريخ بعيدة المدى قبل وصولها إلى الأهداف الحيوية داخل الولايات المتحدة. وحتى الآن لم يتم وضع كل التفاصيل الدقيقة لكيفية إدخال هذا المشروع حيز التنفيذ، وإن كان التصور الأخير يتمحور حول نظام يتعقب الصواريخ في «مرحلة الإطلاق»؛ أي قبل خروجها من المجال الجوي للبلد الذي أطلقت منه عندما تكون سرعتها بطيئة نسبياً. وبمجرد تعقبه وتحديد مساره يتم تدمير الصاروخ المعادي بصواريخ موجهة ودقيقة تطلق إما من الأرض أو من الغواصات الأميركية المنتشرة في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من عدم تأكدهم من هذه التكنولوجيا الجديدة فإن صناع القرار الأميركيين يصرون على أنه وحده ـ هذا النظام ـ قادر على توفير الأمن لأمريكا. ولكن أحداث ١١ سبتمبر قد أثبتت أن هذه المغامرة العسكرية الكبيرة التي تسمى بالدرع الصاروخي لن تأتي بالنتائج المرجوة في نهاية المطاف، فضلاً عن تكاليفها الباهظة على الصعيدين الاقتصادي والدبلوماسي.

وتم اختراق الحواجز الأمنية لأكبر قدرة معلوماتية واستخباراتية في العالم؛ بحيث أتى الأمر كله مفاجأة فوق تصور الجميع، وهو ما جعل الأمريكيين وغيرهم يصابون بالذهول ويتساءلون: ماذا لو كان هذا الهجوم من قوة عظمى أو حتى من إرهابيين يملكون أسلحة فتاكة كالأسلحة النووية أو الجرثومية أو غيرها؟ واستتبع ذلك ازدياد التنسيق الذي تقوم به الأجهزة الأمنية المختلفة مع أجهزة الاستخبارات العالمية لملاحقة أصحاب الاتجاهات الإسلامية خاصة الجهادية منها، فقد أفادت تقارير صحفية مختلفة بحدوث اجتماع مفاجئ سري يوم الأحد ١٦ / ٩ / ٢٠٠١م، أي بعد حوادث التفجير بخمسة أيام، حضره رؤساء الاستخبارات في عدد من الدول الأوروبية والشرق أوسطية مع رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية؛ بهدف وضع خطوط أساسية

للتنسيق المقبل بين أجهزة الأمن في الدول المختلفة؛ من أجل محاصرة الإرهابيين وتسليمهم.

إن تدمير مركز اقتصادي ضخم كان من نتيجته: موت كثير من العقول التي تصنع الحياة الاقتصادية في أمريكا، وضياع قدر من الوثائق والأموال، إضافة إلى ما لحق كثيراً من الشركات من خسائر فادحة تقدر بالمليارات، وهذا بلا شك سيُضعف إلى وقت طويل المنظومة الاقتصادية العالمية، والتي كانت أمريكا تريد ضم العالم إليها.

وكمثال واحد فقط أن مؤسسة (مورغان ستانلي آند دين وتر) كانت تحتل خمسين طابقاً في أحد برجي مركز التجارة العالمي، ولك أن تتصور مدى الخسارة المالية والبشرية التي ستواجهها مؤسسة استثمارية بهذا الحجم! هذه المؤسسة واحدة من أكبر ثلاث أو أربع شركات أميركية تتعامل مع أسهم الأسواق المالية والسندات، ليس فقط في الولايات المتحدة بل في آسيا وأوروبا كذلك.

وبعد التفجيرات الأمريكية الأخيرة بدأت نظرية هانتنجتون في (صدام الحضارات) هي التي تطغى على العقلية الأمريكية في تفسير صراعها مع الإسلام، فقد لاحظت صحيفة فاينانشال تايمز البريطانية، على سبيل المثال، أنها حين حاولت استمزاج رأي بعض المسؤولين الأميركيين حول الفكرة بأن السياسة الأميركية الخاطئة في الشرق الأوسط كانت وراء تفاقم ظاهرة الإرهاب؛ جوبهت بثورات غضب رافضة لأي بحث في هذه المسألة، وكان رد الجميع أنهم يكرهون أميركا؛ ليس لأنها تدعم إسرائيل، بل لأسباب ثقافية.

وفي هذا الاتجاه نشرت صحيفة نيس الفرنسية الصباحية مقالة للكاتب اليميني المعروف بتوجهاته مارك شيفانش؛ يذكر فيها أن ما حدث يعكس تماماً ما تنبأ بحدوثه هانتنجتون في صراع الحضارات، وعلينا أن ننظم أنفسنا لمواجهة مثل هذه التهديدات الحضارية التي تواجهنا، فإن هذه التفجيرات ما هي إلا مقدمة لمواجهات ومواجهات حضارية.

حتى إن كاتباً آخر ذا ميول يسارية على العكس، وهو جان دانيل رئيس تحرير مجلة لونوفل أبرزفاتور لم يتردد بدوره من تحليل الأحداث بالقياس إلى عالمية إسلامية بحسب رأيه، والتي يرى أنها معادية للغرب بشدة، ومعادية في الأغلب للمسيحية، وهي معادية بضراوة للأميركان، وبالقياس إلى فكرة (صدام الحضارات) يرى أن هذه العالمية الإسلامية لا تملك هدفاً آخر غير ضرب الغرب، وخاصة الولايات المتحدة.

ويؤكد حول هذا المعنى بأن هذه النظرية التي كانت محل استخفاف حتى الآن؛ عادت لسطح الأحداث بقوة، وسارع لتبنيها خبراء البنتاجون، ووزارة الخارجية الأميركية، ومختلف أجهزتها.

حول المعنى نفسه كتب فرانسيس بروشيه في جريدة لو بروغريه مؤكداً أن مسلسل صراع الحضارات قد بدأ مع لحظة انفجارات واشنطن ونيويورك، فإن ما حدث بالنسبة إليه ما هو إلا الحلقة الأولى من سلسلة من المواجهات التي ستنهض بعنف بين العالم الإسلامي والغربي.

المحافظون الجدد:

هو المحور الثاني في التحالف السياسي ـ الأيديولوجي الحاكم في واشنطن، والذي يرسم استراتيجيتها الجديدة، ويسعى إلى فرض سياستها الجديدة على العالم.

يتكون هذا التيار من مجموعة من المثقفين (المسيحيين واليهود) الليبراليين السابقين الذين تركوا الحزب الديمقراطي في عهد ريجان وانضموا إلى الحزب الجمهوري، حيث اجتذبتهم السياسة المتشددة التي انتجهها ريجان آنذاك، والنزعة المحافظة التي اتسمت بها سياسته الداخلية والخارجية.

وقد انخرط العديد منهم في إدارة ريجان ومن بعده بوش الأب ـ؛ بعضهم بصفة مسؤولين مباشرين، وبعضهم الآخر بصفة مستشارين رسموا عملياً توجهات إدارته وسياسته على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ومنهم ـ من أبرز ممثلي هذا التيار ـ من أصبح اليوم يمارس دوراً محورياً في إدارة بوش الأبن، أولئك الذين يطلق عليهم اليوم اسم حزب الحرب من أمثال ريتشارد بيرل، ودوغلاس فيت، وبول وولفوفيتز، وجون بولتون، وبالطبع ديك تشيني، ودونالد رامسفليد، وكوندااليزا رايس.. وآخرون.

وتقول جريدة لوس أنجليس تايمز الأميركية في ١/ ٩/ ٢٠٠٢م: إن فكر المحافظين الجدد بدأ يتشكل في سبعينيات القرن الماضي على مبدأين أساسيين:

ـ رفض انعزالية الديمقراطيين (التي يئست من نشر الديمقراطية والقيم الأميركية على المستوى الدولي)، ورفض واقعية الجمهوريين (التي تنظر إلى العلاقات الدولية بالأساس كصراع قوى ومصالح، ولا تهتم كثيراً بالرؤى الأخلاقية مثل نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم).

ـ البحث عن سياسة خارجية أميركية تضمن هيمنة الولايات المتحدة عالمياً، وتنشر قيمها الأساسية، كالديمقراطية، وحقوق الإنسان، وبناء المجتمع المدني، والمؤسسات السياسية من خلال سياستها الخارجية. وأن تقرن مساعداتها وضغوطها على دول العالم المختلفة بتبني هذه الدول للقيم الأميركية وتنفيذها داخل مجتمعاتها ونظمها السياسية.. سياسة تنطلق من وضع الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى وحيدة في العالم، وتعمل للحفاظ على هذا الوضع والاستفادة منه لأكبر فترة ممكنة.

يستمد هذا التيار قوته ونفوذه وقدرته على التأثير ليس من قوته العددية، فهو قليل العدد، ويتألف من نخبة من السياسيين والمثقفين والمحللين والباحثين والإعلاميين من كُتَّاب الأعمدة الرئيسية في الصحف الكبرى، والذين لديهم القدرة على الوصول إلى منابر إعلامية مرئية ومسموعة ومكتوبة؛ مما منحهم إمكانية التأثير في الرأي العام، بل وصنعه، وكذلك القدرة على تبوؤ مناصب عالية في مراكز أبحاث ودراسات استراتيجية، حيث أنشؤوا مراكز أدمغة مهمتها وضع الدراسات والاقتراحات النظرية والتوصيات والخطط المستمدة من رؤيتهم للعالم الراهن في عصر الأحادية القطبية، حيث الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة والآمرة، ذلك هو

مصدر قوة ونفوذ هذا التيار، وتتسم أفكار وخطط هؤلاء ونظرتهم إلى العالم وإلى العلاقات الدولية المعاصرة، بالتبسيطية وبروحية أبيض ـ أسود، ومن ليس معنا فهو ضدنا؛ أي أنها ترتكز إلى العقيدة المانوية التي تقول بالتقسيم القاطع لقوتي الخير والشر المتصارعتين، فمن ليس مع الخير (الذي تجسده الولايات المتحدة اليوم) هو مع الشر حتماً، وينبغي محاربته ومعاقبته واستخدام كل الوسائل المتاحة للانتصار عليه! لقد هيمن دعاة هذا التيار المتشدد من المحافظين الجدد على إدارة بوش اليوم، وهم يؤكدون أن الإمبراطورية الفتية لا يمكن أن تقوم بالأعباء التي ألقاها القدر والتطور العالمي المعاصر على عاتقها، إلا باختيار القوة العظمى لقدراتها الردعية باستمرار لكي تثبت فعاليتها وأحقية زعامتها، هؤلاء هم الآباء الروحيون لما صار يُعرف اليوم باسم (مبدأ بوش)، وهو مبدأ الضربات الاستباقية، وحق التدخل في كل أنحاء العالم، والقرارات والخطوات الانفرادية النابعة من مصالح الولايات المتحدة وحدها، والتي لا تأخذ في الاعتبار مصالح أي طرف أو بلد آخر وحقوقه، حتى لو كان من أقرب حلفاء واشنطن وأصدقائها.

النفط:

تقوم الاستراتيجية النفطية الأمريكية على عدة مبادئ:

ـ تعدد مصادر النفط والطاقة عموماً؛ بمعنى عدم الاعتماد بصفة أساسية على بترول الخليج الذي يشكل حوالي ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، وهنا نجد أن نفط بحر قزوين الذي يُقدّر مخزونه بحوالي ٢٠٠ مليار برميل ـ هو الداعم الأساسي لأمن طاقتها.

ـ تعدد طرق النقل وخطوط الإمداد؛ إذ لا يكفي تعدد المصادر بل يجب تعدد المسارات لتقليل احتمال تعرضها للمخاطر، ومن هنا كان رفض واشنطن القاطع لمرور خط بترول قزوين بإيران على الرغم من قلة تكاليفه؛ لأنه في النهاية سيصب في الخليج العربي ليمر بناقلاته مع بترول الخليج عبر مضيق هرمز فتزداد مخاطر تأثير أي صراعات أو تغييرات في الخليج على إمدادات المصدرين معاً، وللسبب نفسه رفضت واشنطن مروره بروسيا فالبحر الأسود فمضيق البوسفور.

ـ الحصول على النفط بأسعار مناسبة رخيصة، وهو ما يوفره تعدد المصادر وتعدد الطرق الآمنة، وقد كان لضخامة تقديرات بترول قزوين الأثر في دفع الدول المنتجة إلى المسارعة بزيادة إنتاجها قبل دخول بحر قزوين حلبة الإنتاج فتنخفض الأسعار.

ـ حرمان أعداء واشنطن من تكنولوجيا النفط.

ـ استخدام النفط كورقة مساومة لفرض الهيمنة الأمريكية على بقية الدول الكبرى كالصين واليابان وأوروبا.

أدركت الولايات المتحدة أن الاعتماد على بترول الخليج وحده أمر محفوف بالمخاطر في ظل التطورات

التي تشهدها المنطقة خصوصاً، وأن منطقة الشرق الأوسط والخليج تشهد تصعيداً بفعل القضية الفلسطينية وانعكاساتها على المنطقة والسياسة العربية ومنها الخليجية.

من هنا جاء الاهتمام الأمريكي خاصة والغربي عامة بمفهوم أمن الطاقة، والسعي إلى العثور على مناطق بديلة للخليج العربي لإنتاج الطاقة، وظهر الاهتمام ببحر قزوين في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وقد أشارت التقارير الأمريكية إن احتياطيه من الطاقة يكفي لعشرات الأعوام المقبلة.

ويزيد من الاهتمام الأمريكي وفق مصادر كثيرة أن حاجة الولايات المتحدة والمجتمعات الغربية للنفط تزايدت، ففي عام ١٩٩٨ م بلغت حاجة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان ٣٧ مليون برميل من البترول يومياً، استوردت منه ٢٥ مليون برميل؛ بمعنى أن هذه الدول حصلت على ٦٨٪ من احتياجاتها من النفط عن طريق الاستيراد.

وتصدر دول الخليج ١٨ مليون برميل من إنتاجها النفطي الذي يبلغ ٤٠ مليوناً في اليوم إلى هذه الدول، وحسب تقديرات وزارة الطاقة الأمريكية؛ فإن حصة دول الخليج من تصدير النفط العالمي التي بلغت ٤٥ ٪ عام ١٩٩٨ سترتفع إلى٦٥ ٪ في عام ٢٠٢٠م.

والأمريكيون يريدون إيجاد مصادر بديلة عن نفط الشرق الأوسط الذي يشكل أكثر من ٥٠ في المائة من استيراداتهم، فيما أكد خبير النفط لدى معهد الطاقة في لندن «محمد علي زيني» أن الغرب لن يتمكن من تعويض النفط العربي لا بالاستيراد من روسيا ولا من غيرها.

في هذا الشأن قال ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية الأمريكية السابق ـ في محاضرة له في دبي بـ (نادي دبي للصحافة) ـ : «إن المصالح الأمريكية في المنطقة تتمثل في أمرين؛ الأول: ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة بهدف الهيمنة، والأمر الثاني ضمان أمن إسرائيل».

مؤشرات هذه الخطة:

لوحظ في السنوات العشرة الماضية تعمد الإدارة الأمريكية تسريب عدة مخططات حول صياغة خريطة جديدة للمنطقة العربية، وكان من أشهرها ما يلي:

١ ـ مجلة (الحوار) في واشنطن أوّل من كتب عن هذا الموضوع في عددها الصادر بتاريخ أكتوبر عام ١٩٩١م؛ حول جعل العراق مجموعة من الكانتونات على الأرض، تنتهي في إعلان الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن، وبعد سلسلة من التطوّرات السياسية والعسكرية إضافةً إلى نتائج الحصار الاقتصادي على العراق.

٢ ـ صرح الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي. أي. إيه) جيمس ولسي أن الوقت قد حان لكي تستبدل الولايات المتحدة جميع الأنظمة العربية.

وأشار ولسي في كلمة ألقاها خلال مناظرة كبيرة نظمها اتحاد الطلبة في جامعة أوكسفورد البريطانية في منتصف نوفمبر الماضي إلى أنه حان وقت إصلاح الأخطاء التي ارتكبتها الإدارات الأميركية المتعاقبة بتعاملها مع الحكومات العربية الحالية، وذلك بسبب تعطشها للطاقة والنفط، وأضاف أنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تخطط لإزالة الأنظمة العربية الحالية، وأن تجد بدائل للطاقة لكي لا تعتمد على الدول العربية النفطية.

وهاجم الرئيس السابق للسي. آي. أ يه الحكومات العربية قائلاً: «ما أن ننتهي من الصدّاميين؛ حتى ننتقل إلى المباركيين - في إشارة إلى مصر - ومن ثم إلى السعوديين». وأضاف: «نريد تحرير الشعوب العربية والإسلامية من أنظمة حكمها».

وقال ولسي في مناظرة الحرب على الإرهاب: «إن الدول العربية تقسم إلى قسمين: إما دكتاتوريات مطلقة، أو أنظمة لأسر محدودة تتولى الحكم بأسلوب بيروقراطي متخلف لا يترك أي مجال للمشاركة السياسية».

وقال: «إن الحرب التي تنوي الولايات المتحدة شنها على العراق لا ترتبط بالضرورة بموضوع أسلحة الدمار الشامل، بل هي أساس لنشر الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي».

وقال: «إن الولايات المتحدة عازمة على تكرار تجربة أوروبا الشرقية في منطقة الشرق الأوسط».

٣- في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٢م، دعا ريتشارد بيرل رئيس دائرة التخطيط السياسي السابق في وزارة الدفاع الأميركية، ودوغلاس فيث مساعد وزير الخارجية الأميركية، (وكلاهما يهودي أميركي متحمس للصهيونية) كبار العسكريين الأميركيين إلى اجتماع مغلق للبحث في التطورات في الشرق الأوسط.

خلال الاجتماع؛ عرض بيرل وفيث على المؤتمرين لوحتين بيانيتين على شاشة عملاقة، لشرح أهداف الحرب الأميركية على الأرهاب في الشرق الأوسط.

اللوحة الأولى: تضمنت الأضلاع الثلاثة الآتية مع توصيف خاص مرفق بها: الضلع الأول العراق، ووضع الى جانبه تعبير (الهدف التكتيكي). الضلع الثاني منطقة الخليج، ووصفت بأنها (هدف استراتيجي). والضلع الثالث مصر، وأرفقت بالتعبير (الجائزة الكبرى).

اللوحة الثانية: لم تقلّ إثارة، وهي كناية عن مثلث تضّمن التوضيحات الآتية: إسرائيل هي فلسطين. الأردن هو فلسطين. والعراق هو المملكة الهاشمية.

٤- مؤسسة هيريتاج - وهي من أهم مراكز البحوث بالفكر السياسي في الولايات المتحدة ذات التوجه اليميني المتشدد، ومعروف ارتباطها الوثيق بتيار المحافظين الجدد في الحزب الجمهوري، والذي تنتمي إليه المجموعة التي تقود الآن السياسة الخارجية في حكومة الرئيس بوش؛ تحدثت صراحة عن هذا المشروع في تقرير

يطرح الاتجاه لإعادة هيكلة العالم؛ ليصير مكاناً أكثر أمناً للولايات المتحدة، وهي بذلك تكمل العديد من الدراسات التي تحدثت عن أن المرحلة التالية للحرب في العراق هي إعادة رسم الخريطة الإقليمية للشرق الأوسط، وأوضاعه السياسية.

٥ ـ تقرير ريتشارد بيرل: تسرب نص تقرير البنتاجون عن السعودية الذي نصح باعتبار السعودية عدواً لأميركا. وتحدث التقرير عن كل العرب، وقال التقرير: «العرب يعيشون في كارثة مزمنة منذ مائتي سنة، فاتهم قطار الثورة الصناعية، والآن يفوتهم قطار الثورة الرقمية، وهم يفقدون الدوافع الداخلية للتأقلم مع العالم الحديث». كما قال التقرير: «أزمة العرب وصلت إلىٰ مناطق أخرىٰ، مثل الهجوم الإرهابي علىٰ أميركا، وهذه ظاهرة ستستمر عشرات السنين، وأميركا هي الوحيدة القادرة علىٰ وقفها».

والتقرير له صلة بتقرير آخر كتبه قبل فترة ريتشارد بيرل نفسه، عنوان تقرير ريتشارد بيرل هو: (تحوّل واضح: استراتيجية جديدة). وكتبه بيرل برعاية معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية العليا في واشنطن، وهو معهد منحاز نحو إسرائيل.

وملخص التقرير هو أنه لا بد من تغيير كامل في العالم العربي؛ برعاية أميركية. وبالنسبة إلىٰ سورية، وفلسطين؛ يكون التغيير بمساعدة إسرائيل. ونصح التقرير باستراتيجية «الضربة الوقائية» الأميركية التي أعلنها الرئيس بوش، ولأهمية هذا التقرير نعرضه بتفاصيله حيث إنه يعطي أبعاد مهمة لما تريده أمريكا فرضه علىٰ المنطقة:

السيناريو الفلسطيني:

لا بد من خطوات جديدة تقوم بها إسرائيل لإيجاد حل نهائي للمشكلات مع العرب عامة، ومع الفلسطينيين خاصة، وهي كالآتي:

أولاً: تلغي إسرائيل شعارات: «عملية السلام»، و «السلام الشامل»، و «الأرض مقابل السلام»، وتستبدل بها شعارات: «السلام مقابل السلام»، و «سلام القوة»، و «ميزان القوىٰ».

ثانياً: تلغي إسرائيل استراتيجية «التفوق» علىٰ الدول العربية عسكرياً، وتستبدل بها استراتيجية «السيطرة» علىٰ الدول العربية عسكرياً، هذا سيكون مثل الاستراتيجية الأميركية الجديدة التي أعلنها الرئيس بوش في الأسبوع الماضي، وهي التحول من «التفوق» علىٰ كل دول العالم إلىٰ «السيطرة» عليها.

ثالثاً: إعلان خطة «الضربة الوقائية» ضد الفلسطينيين. وهذه ستكون مثل خطة «الضربة الوقائية» التي أعلنها بوش أيضاً. وهذا سيسوِّغ خطة «المطاردة الساخنة»؛ أي مطاردة المسلحين الفلسطينيين حيثما وُجدوا. وكل هذا سيكون باسم «الدفاع عن النفس» كما أعلن الرئيس بوش بالنسبة إلىٰ أميركا.

ســـوريا :

«إسرائيل يجب أن تعتبر القوات السورية في لبنان خطراً على أمنها القومي. وبالتالي يحق لها ممارسة استراتيجية «الدفاع عن النفس» التي تسمى خطة «الضربة الوقائية». وذلك كالآتي:

أولاً: تستهدف إسرائيل غازي كنعان، مسؤول الاستخبارات السورية في لبنان، بوصفه رمزاً للوجود السوري في لبنان. وأيضاً؛ تحمّله مسؤولية زراعة المخدرات والاتجار بها، وصناعة الدولارات الأميركية المزوّرة.

ثانياً: تتحرش إسرائيل بقوات «حزب الله» ليزيد الوضع توتراً. وتنذر سورية بأنها ستتحمل عواقب أي عمل يقوم به «حزب الله» من سورية أو من لبنان.

ثالثاً: تقول إسرائيل إن سورية تستعمل «حزب الله» كأداة لضربها؛ لهذا فإنها ستؤسس «قوات خاصة» من داخل لبنان، كأداة لضرب سورية.

رابعاً: إذا تطورت المواجهة العسكرية بين سورية وإسرائيل؛ تضرب الطائرات الإسرائيلية المواقع السورية في لبنان. وإذا تطورت المواجهة أكثر، تضرب الطائرات الإسرائيلية مواقع داخل سورية نفسها».

«بالإضافة إلى هذه الخطوات العسكرية (التي ستنتقدها أميركا، ولكنها لن توقفها)؛ تستعمل أسلوب وسائل إعلامية وأجهزة دعاية وعلاقات عامة لتشويه صورة سورية في أميركا وأوروبا، وفق الآتي:

أولاً: تقول إن سورية لا يمكن الاعتماد عليها أو الوثوق فيها، وأنها على قائمة الإرهاب الأميركية.

ثانياً: تقول إن سورية خرقت، أو ماطلت، أو تنكرت من اتفاقيات كثيرة عن المياه والحدود مع تركيا، وأن علاقتها مع تركيا متوترة جداً.

ثالثاً: تقول إن سورية خرقت اتفاقية الطائف السعودية.

رابعاً: تقول إن الحكم في سورية وراثي، وأن الانتخابات غير نزيهة.

خامساً: تقول إن سورية فرضت على لبنان «اتفاق الأخوة»، وألغت سيادة لبنان، واستعمرته.

سادساً: تقول إن سورية لديها أسلحة الدمار، وعندها الصواريخ لإطلاقها (وتربط ذلك بموضوع العراق).

العرش الهاشمي:

«بالإضافة إلى التصعيد العسكري، والحملة الإعلامية؛ تعمل إسرائيل على «احتواء» سورية، بالتنسيق على ثلاث جبهات:

الأولى هي العراق: وذلك بالعمل على عزل الرئيس صدّام حسين (أي أن هذا هدف استراتيجي وتاريخي

بالنسبة إلى إسرائيل، ولا صلة له بالتطورات الأخرى، والتقرير كُتب قبل ضرب أميركا للعراق).

الجبهة الثانية هي تركيا: لأنها صديقة قديمة لإسرائيل، والأتراك كانوا يحكمون سورية، وهناك مشكلات الحدود، وتقسيم مياه نهر الفرات.

الجبهة الثالثة هي الأردن: لأنها تأمل في عودة العرش الهاشمي إلى العراق، وهذا سيضيف إلى قلق سورية (خاصة إذا سقط حزب البعث في العراق، وأصبحت سورية هي الدولة البعثية الوحيدة).

وستكون (إسرائيل) مستعدة إذا سببت سورية مشكلات للأردن بسبب ذلك. (ربما تكرر سورية تهديداتها للأردن وتحركاتها ضده، كما فعلت قبل أكثر من ثلاثين سنة عندما تصادم الفلسطينيون والملك حسين).

ضعف سورية:

وفق هذا السيناريو؛ ستكون (إسرائيل) شبه متأكدة من أن سورية لن تقدر على مواجهتها، ليس فقط بسبب الفارق العسكري، بل بسبب عوامل جغرافية استراتيجية؛ منها الآتي:

جيواستراتيجية عزل سورية عن السعودية ودول الخليج؛ إذا قام تحالف بين الأردن الهاشمي والعراق بعد سقوط حزب البعث.

وجيواستراتيجية احتمال تقسيم سورية؛ إذا أعيد رسم خريطة دول الشرق الأوسط.

وجيواستراتيجية انفلات لبنان من القبضة السورية أمام هذه الأخطار الخارجية.

وجيواستراتيجية عودة النفوذ التركي بطريقة غير مباشرة، والذي سيكون على حساب سورية في المكان الأول.

وجيواستراتيجية استنفار القبائل البدوية التي تتوزع عبر الحدود السورية والعراقية والأردنية؛ بهدف إضعاف سيطرة دمشق».

«سيكون في مصلحة (إسرائيل) عودة العرش الهاشمي إلى العراق، بعد سقوط حزب البعث (التقرير كُتب قبل التطورات الأخيرة في العراق).

وربما يتمكن الهاشميون من كسب الشيعة في جنوب العراق، وإقناعهم بوقف المساعدات التي يرسلونها إلى «حزب الله»، في جنوب لبنان، خاصة أن معظم المساعدات إلى «حزب الله» تأتي من شيعة العراق، وليس ـ كما يعتقد البعض ـ من شيعة إيران».

«في الماضي سمحت (إسرائيل)، وخاصة حكومات حزب العمل؛ بزيادة التأثير الأميركي فيها، لسببين:

الأول: كي يتمكن الأميركيون من إقناع الإسرائيليين بحل «الأرض مقابل السلام».

الثاني: كي يتمكن الأميركيون من إقناع العرب بالتعاون الاقتصادي مع (إسرائيل) والتطبيع، والاستثمارات المشتركة.

لكن هذه جاءت على حساب استقلالية الإسرائيليين من التأثير الأميركي، كما أن التجارب أثبتت أن العرب ليسوا جادين في التطبيع والصلح.

لهذا لا بد من «تحول واضح» و «استراتيجية جديدة» (عنوان التقرير). ولا بد من استراتيجية «سلام القوة» و «السلام مقابل السلام».

ولا بد من علاقة جديدة بين (إسرائيل) وأميركا تقوم على قدرة (إسرائيل) على «السيطرة» على العرب عسكرياً، وعلى مطاردة أي «عدو» عربي حسب خطة «الضربة الوقائية».

ويقدر الإسرائيليون، دائماً، على أن يقولوا للأميركيين أنهم الحلفاء الوحيدون الذين لا يحتاجون لقوات أو أسلحة أميركية لتحقيق ذلك».

«ويستطيع الإسرائيليون إقناع الأميركيين بواحد من أهم القيم الأميركية، وهي الاعتماد على النفس، والدفاع عن النفس، وإقناع الأميركيين بالاعتماد عليهم، لتحقيق أهداف أميركا في المنطقة، ولدعم الأمن القومي الأميركي ولحماية المصالح الأميركية في المنطقة.

«هناك مثقفون عرب كبار كتبوا عن حتمية نهاية إسرائيل وسقوط الدولة اليهودية. وهناك إسرائيليون صدقوا هذا الكلام وفقدوا الثقة بأنفسهم، وظلوا يعيشون في خوف دائم. لهذا يعتقد هؤلاء الإسرائيليون أن أمامهم خيارين: إما أن يقضي عليهم العرب الآن، وإما أن يسمحوا لهم بالعيش (ليقضوا عليهم في المستقبل).

لكن لا بد من «تحول واضح» و «استراتيجية جديدة» يعتمدان على ثقة الإسرائيليين في قوتهم العسكرية للسيطرة على العرب، لا للاضطرار للتعايش معهم والبقاء تحت رحمتهم.

هذا هو الطريق الوحيد للخروج من حال الإحباط التي يعيش فيها الإسرائيليون في الوقت الحاضر، وللاقتناع بأنهم ما داموا أقوى دولة في المنطقة؛ فإنهم يقدرون على فرض سيطرتهم على العرب».

٦ ـ تكشف دراسة صادرة حديثاً عن مركز الدراسات الخارجية في لندن بعنوان (إعادة تنظيم العالم ـ النتائج البعيدة المدى للحادي عشر من سبتمبر) عن طبيعة النيات وحدود المخطط. تطرقت الدراسة إلى تقسيم جديد للعالم، يقوم على ثلاث منظومات هي: دول ما بعد الحداثة (الدول الغربية)، والدول الحديثة (الدول القومية التقليدية)، ثم دول ما قبل الحداثة، وهي دول لا تخضع لسلطة مركزية مستقرة (أفغانستان، وبعض دول إفريقيا، وأمريكا اللاتينية)، وجاء فيها: (على الدول الغربية ألا تراعي القانون الدولي في تعاملها مع الدول الأخرى، وعليها استعمال القوة المسلحة عن غير طريق الأمم المتحدة، وأن تغير نظم الحكم التي لا تروق لها

كيف تشاء، وعليها بدلاً من الأخذ بالقواعد القانونية في العلاقات الدولية أن تأخذ بما أسمته الدراسة (الأساس الاخلاقي)، كأساس لعودة الاستعمار الحميد، وتطبيق نظام الاستعمار على هذه الدول مرة أخرى، وما قام به الغرب في الماضي عليه أن يفعله في المستقبل، وما على الدول المستهدفة إلا فتح أبواب بلادها لدخول المنظمات الأجنبية وقوات الدول الغربية، وهو ما بدأ يوصف في بعض الأوساط الغربية بالعبودية المستنيرة!!

٧ـ أعد الدكتور ماكس زينجر (المختص في تحليل السياسات، ومؤسس معهد هدسون للدراسات الاستراتيجية والسياسية) وثيقة ترسم سيناريوهات محتملة للعالم خلال العقدين المقبلين، وأهم هذه السيناريوهات هي:

أ ـ أن الولايات المتحدة ستقوم بهجمات عدة ضد دول، وربما يؤدي ذلك إلى سقوط حكومات إسلامية، وستمتلك العراق ومصر وإيران والسعودية سلاحاً نووياً، وأن دولاً أخرى ستمتلك أسلحة بيولوجية تستخدم في النزاعات فيما بينها. وأن إسرائيل ستبقى موجودة بعد (١٨) عاماً، إلا أنها ستواجه خطراً كبيراً على وجودها. وقد تتعرض للإبادة بواسطة السلاح النووى الإسلامي الذي سيتوافر بكثرة في الشرق الأوسط.

ب ـ سيتعزز دور (الإسلام الكفاحي)، وسيمتد فى دول عديدة مثل الجزائر وتونس والمغرب، وستزداد حالة العداء لأمريكا في المنطقة العربية، إلا أنه سيرفض في دول إسلامية في آسيا. ووفقاً لهذا السيناريو؛ فإن مصر ستكون الدولة الوحيدة التي لا تشكل تهديداً للولايات المتحدة على الرغم من أنها ستمتلك سلاحاً نووياً، ومثلها إيران والعراق والسعودية.

ج ـ يتحدث زينجر بتفصيل عن هذا السيناريو، ويقسم الدول إلى: مؤيدة (للإسلام الكفاحي)، ودول معارضة له. وأن الإسلام الكفاحي سيسيطر على الدول العربية، والجاليات الإسلامية في أوروبا وإفريقيا، وسيرفض في تركيا ووسط آسيا.

د ـ في هذا السيناريو يتحدث زينجر عن سقوط (الإسلام الكفاحي) بسبب القمع والاستبداد والعنف الموجود بين العرب، وكذلك عن انهيار أنظمة العراق وإيران. وبحسب زينجر أيضاً؛ فإن الديكتاتوريين سيبقون مسيطرين على العالم العربي.

وتتضمن الوثيقة التى أعدها زينجر أيضاً خطة لمكافحة (الإسلام الكفاحي)، يقسمها لعشر مراحل؛ منها حل الصراع العربى ـ الصهيوني، وذلك بـ: حل مشكلة اللاجئين من خلال إعادة توطينهم، وحظر استخدام الإرهاب، وتشجيع التعددية في أوساط الفلسطينيين، وإقامة حدود واضحة وآمنة لإسرائيل، ودولة فلسطينية ملتزمة بأمن (إسرائيل)... ويفترض زينجر أنه من الممكن العمل على إخضاع الفلسطينيين حتى يخضعوا للحل الذي تريده (إسرائيل).

٨ ـ مبادرة «الشراكة من أجل التنمية والديمقراطية» التي طرحها باول في ١٢ ديسمبر الماضي، وهي تشمل النقاط الآتية:

أ ـ أن ٥٦ ٪ من العرب أميون، و ٥٠٪ من النساء العربيات جاهلات ويعانين الفقر والمرض!!

ب ـ تعاني أغلب الدول العربية من استشراء الفساد والرشوة والمحسوبية والتخلف.

ج ـ أن نسبة المنتجات التي تصدرها دول الشرق الأوسط لا تتجاوز ١ ٪ من إجمالي الصادرات العالمية باستثناء البترول، وقد أدىٰ ذلك إلىٰ إضعاف اقتصاديات تلك الدول، وشيوع الإحباط بين مواطنيها.

د ـ إن شعوب المنطقة بحاجة إلىٰ نظم انتخابية تساعد علىٰ تداول السلطة، وتسد افتقارها إلىٰ صوت سياسي قوي، فالمبادرة تهدف إلىٰ تعزيز المشاركة السياسية لدىٰ الشعوب العربية، ويتضمن ذلك إنشاء مدارس تدريبية للسياسيين ورجال الأعمال.

هـ ـ ضرورة المساهمة الفعلية للولايات المتحدة في تحسين مستوىٰ التعليم والثقافة لدىٰ البنات، وتقوية النظم التعليمية.

و ـ تخصيص مبلغ قدره ٢٩ مليون دولار كرصيد افتتاحي للبدء بتنفيذ المشروع.

٩ ـ تصريح ريتشارد هاس المسؤول بوزارة الخارجية الأمريكية بقوله: «إن السيادة لأي كيان في المنطقة مشروطة بمحاربة الإرهاب، والوقوف دون انتشار أسلحة الدمار الشامل».

١٠ ـ في خطاب ألقاه شاؤول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلي في القدس أمام مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية، قال: «إن لنا مصلحة كبرىٰ في إعادة تشكيل الشرق الأوسط في اليوم التالي لانتهاء الحرب».

وتبعه رئيس جهاز الموساد السابق أفرايم هاليفي الذي يعمل الآن مستشاراً للأمن القومي لدىٰ شارون ليشير في خطاب ألقاه أخيراً في ميونيخ، إلىٰ المكاسب التي تأمل إسرائيل بالحصول عليها؛ إذ قال: «إن آثار الصدمة التي ستهزّ «عراق ما بعد صدام» ستكون واسعة الشمول؛ بحيث تصيب طهران ودمشق ورام الله».

١١ـ قول الرئيس الأمريكي بوش في خطابه يوم الأربعاء ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٣م وهو يرسم رؤية موسعة لما سوف يتحقق بعد حرب العراق، وقد بلور النتيجة التي يتوقعها في عبارة قال فيها: «إقامة عراق يكون نموذجاً دراماتيكياً للإلهام للعالم العربي كله».

١٢ـ تصريحات نائب وزير الدفاع الأمريكي بول ولفوفيتز من أن الوقت قد حان لتغيير موازين القوة في منطقة الشرق الأوسط، ليس فقط سعياً إلىٰ تغيير النظام في هذا البلد أو ذاك، وإنما أيضاً عبر إنهاء دول بكاملها. وهو أيضاً من قال: «إن شعوب العالم العربي إذا لم تكن قادرة علىٰ تغيير الحكومات المستبدة في المنطقة؛ فإن الولايات المتحدة ـ التزاما بمهمتها الرسالية ستقوم بذلك نيابة عنهم».

مجالات تطبيق الخطة الأمريكية الجديدة للمنطقة

باستعراض المؤشرات السابقة نجد أن التغييرات التي تريدها أمريكا للمنطقة تتوزع في ثلاث مجموعات رئيسة :

تغيرات جيوسياسية:

هناك نظريات أمام الإدارة الأمريكية لتغيير الوضع الجيوسياسي للمنطقة :

الإبقاء على الوضع الحالي للأنظمة في الخلط بين الأنظمة والكيانات، والتي سادت في حقبة النصف الأخير من القرن العشرين؛ بحيث كان بعض الحكام يمزجون بين حتمية استمرار النظام السياسي القائم ووحدة الكيان الوطني.

تجزئة المنطقة العربية إلى كيانات عرقية وطائفية:

الفيدراليات الديمقراطية، ومقصود به أوطان منقسمة على أسسٍ عرقية أو دينية أو مذهبية، ثمّ تجميع للقطع المبعثرة في صيغٍ فيدرالية ديمقراطية، وسيكون الوجود العسكري الأميركي القوي في منطقة الخليج وداخل العراق مستقبلاً قوة ضاغطة (ومساعدة أحياناً) لضمان حقوق الأقليّات في المنطقة، وللوصول إلى الصيغ الفيدرالية الديمقراطية.

ولا شكَّ أنَّ واشنطن تدرك حجم معاناة الشعب العراقي أولاً، ثمَّ جيران العراق من العرب والمسلمين، من نظام استخدم أنواع الديكتاتورية، وهي لذلك تطرح مشروعها وكأنّه حبل إنقاذ يعرف الجميع بدايته لكن خواتمه لا يدركها أحد غير واشنطن.

فالإدارة الأميركية التي تهب الوعود والآمال الآن للشيعة في العراق وللسنّة الأكراد، فإنّها ستطرح مستقبلاً على المسلمين السنّة العرب العراقيين مشروعاً بتوطين مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين في العراق (من الفلسطينيين المسلمين السنّة) إضافةً إلى مشاريع الكونفدرالية مع الأردن، وإعادة إحياء فكرة المملكة الهاشمية (بين العراق والأردن)، والقائمة على وضعٍ دستوري فيدرالي ديمقراطي أيضاً؛ فإنَّ الوجود العسكري المكثّف على حدود كلٍّ من إيران وسوريا سيترك انعكاساته السياسية والأمنية، وسيشكّل قوةً ضاغطةً فاعلة لإنهاء دور الجماعات المسلّحة كلّها المعارضة لصيغ السلام القائمة مع (إسرائيل)، كما سيدفع هذا التأثير الأميركي إلى تحريك المفاوضات لاحقاً بين سوريا ولبنان وإسرائيل بشكلٍ موازٍ لخطواتٍ تحدث ببطء على المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي، فتكون المحصّلة إنهاء الملفات التي قام نظام بغداد أساساً بفتحها عام ١٩٩٠م، وما تبع ذلك من صيغة مؤتمر مدريد، وبدء خطوات التطبيع العربي مع (إسرائيل) شرقاً وغرباً.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن يتعلق بما إذا كان بوسع الحلف الذي تسعى إدارة بوش إلى تشكيله من

الدول العربية الديمقراطية الحديثة؛ أن يلاقي مصيراً أكثر نجاحاً من حلف بغداد قبل حوالي نصف قرن؛ حيث أنشأت بريطانيا حلف بغداد في عام ١٩٥٥م، وضم في عضويته العراق وإيران وباكستان وتركيا؛ بهدف تقوية دفاعات المنطقة ومنع الاختراق السوفييتي للشرق الأوسط، وكانت بريطانيا تأمل في انضمام سورية والأردن إلى الحلف في مرحلة لاحقة لإكمال الطوق حول المنطقة، فباكستان أصبحت منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر حليفاً أمريكيا يُعتمد عليه، كما أن تركيا تتعاون عن قرب مع واشنطن في سياستها في العراق.

ولكن الجديد في هذا الحلف هو دخول مصر، ففيما طالبت مستشارة الرئيس جورج دبليو بوش للأمن القومي بإنهاء دور المنظمة الدولية؛ ظهر اقتراح مصري بإنهاء دور الجامعة العربية، وكأنه يمهّد لصيغة ما تمارس فيها مصر دوراً مركزياً في التشكيلات الأميركية الجديدة لدول المنطقة بعد التخلص من النظام العراقي، كما أن بعض المحطات الفضائية الأوروبية كشفت الورقة المستورة في الموقف الأردني؛ عندما أشارت إلى مطار في منطقة الرويشد تنطلق منه طائرات الشبح الأميركية القاذفة، والتي لا يكشفها الرادار، فضلاً عن طائرات مروحية مقاتلة إلى شمال العراق.

الدولتان الوحيدتان من حلف بغداد اللتان استُبعدتا من تحالف اليوم الذي ترسمه الولايات المتحدة هما إيران وسوريا، ولكن الصقور في إدارة بوش قد ألمحوا إلى أن تغيير النظام في إيران سيكون الخطوة التالية لهم بعد الانتهاء من العراق، ثم تأتي سورية متأخرة قليلاً على القائمة نفسها، ولعل هذه الضغوط السياسية تدفع هؤلاء إلى الارتماء الكامل في تلك المنظومة، وخاصة أن تلك الدول في النهاية تحقق للسياسة الأمريكية أهدافها، ولكن مشكلتها تكمن في طموحاتها العالية في المنطقة والتي تصطدم مع الأهداف الأمريكية: وفي تصريح أخير لكولن باول وزير الخارجية الأمريكي في أعقاب سقوط بغداد، قال بالحرف الواحد: «نأمل أنه نتيجة لما حدث في العراق، وللبغض الذي يكنه العالم للأنشطة الإرهابية، وتطوير أسلحة الدمار الشامل؛ أن بعض الدول التي كنا على اتصال بها ونتحدث إليها.. سوريا وإيران سوف تتحرك في اتجاه جديد».

تغيرات فكرية:

تقوم فكرة التغيير الفكري الأمريكي حول عدة محاور:

أولها نشر الديمقراطية، وفي هذا الصدد يقول وليام فاف ـ وهو محلل سياسي واستراتيجي أمريكي ـ: «من المرجح أن تتقدم إدارة بوش ببرنامج للمحافظين الجدد؛ لإعادة تشكيل الثقافة السياسية للشرق الأوسط الإسلامي بأي وسيلة؛ بما فيها الوسائل العسكرية إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك».

ويزعم تشارلز كروثامر ـ وهو كاتب عمود بصحيفة الواشنطن بوست، والذي يعدُ وكيلاً لدعاية المحافظين الجدد ـ أن العراق عندما يتحول إلى دولة موالية للغرب؛ فإنه سيصبح نقطة ارتكاز النفوذ الأميركي، وأن الوجود الأميركي في العراق سوف يقوم بعرض للقوة عبر المنطقة يكون من شأنه تزويد العناصر المناوئة في إيران

بالشجاعة والقوة من ناحية، وردع سوريا من ناحية أخرىٰ، وسوف يؤدي ذلك ـ والحديث ما زال لكروثامر ـ إلىٰ تعزيز مكانة الولايات المتحدة في العالم خلال الجيل المقبل، كما سيؤدي في النهاية إلىٰ صياغة شكل العالم في الأعوام الخمسة والعشرين التالية.

ويسمي بول وولفوفيتز نائب وزير الدفاع الأميركي حملة اليمين المحافظ لتغيير العالم العربي بأنها تطبيق لقوة الفكرة الديمقراطية، وهو ما جعل نقاده يخلعون عليه صفة العقائدي الساذج والخطر.

ولكن ما الذي يحول بين تطبيق هذه الديمقراطية؟ يجيب أحد المفكرين الأمريكيين قائلاً: المشكلة في الشرق الأوسط ليست في العرب، وإنما المشكلة تكمن في الثقافة التاريخية القوية التي تمارس فعلها علىٰ شكل فئات من القيم المطلقة واليقينيات الدينية المعادية نسبياً للبراجماتية التي تميز الديمقراطية الغربية؛ مما يعني أن الغزو العسكري والنيات الطيبة لن يستطيعا تغيير ذلك.

وبالطبع؛ فإن المقصود بالقيم المطلقة هو الإسلام.

ويكشف هيس مدير التخطيط السياسي بوزارة الخارجية، وهو يهودي ذو ميول صهيونية في محاضرته الشهيرة، عن أحد أسباب سعي أمريكا إلىٰ نشر الديمقراطية، وهو كما قال: سوف نزدهر أكثر كشعب وكدولة في عالم من الديمقراطيات بدلاً من عالم من الأنظمة الاستبدادية والفوضوية، العالم الديمقراطي هو عالم مسالم أكثر، فنمط الديمقراطيات المتأصلة التي لا تتحارب بعضها مع بعض؛ هو أحد أهم النتائج التي أمكن إثباتها في دراسات العلاقات الدولية.

إذن هو جعل الشعوب التي تعادي أمريكا شعوباً مسالمة كما ثبت في التجربة الألمانية واليابانية، ولكن ماذا إذا أتت هذه الديمقراطية بأحزاب إسلامية؟ يقول هيس: «نحن ندرك تماماً عندما نشجع الديمقراطية؛ أن التحرك المفاجئ نحو الانتخابات الحرة في البلدان ذات الأكثرية الإسلامية قد يأتي بالأحزاب الإسلامية إلىٰ الحكم. لكن السبب لا يكمن في كون الأحزاب الإسلامية تتمتع بثقة السكان الساحقة؛ بل لأنها في الغالب المعارضة المنظمة الوحيدة للحالة الراهنة التي تجدها أعداد متزايدة من الناس غير مقبولة. بعد الذي قلته؛ دعونا لا نترك مجالاً لسوء الفهم: الولايات المتحدة لا تعارض الأحزاب الإسلامية تماماً كما لا تعارض الأحزاب المسيحية أو اليهودية أو الهندوسية في الديمقراطيات ذات الأسس العريضة، إن طريقة استقبالنا لنتائج انتخابات الشهر الماضي في تركيا تبرهن بوضوح علىٰ هذه النقطة. لقد عبّر عن ذلك رئيس وزراء تركيا عبد الله جول علىٰ أحسن ما يرام، عندما قال بعد إدلاء القَسَم قبيل تسلمه منصبه: «نريد أن نثبت أن الهوية الإسلامية يمكن أن تكون ديمقراطية، ويمكن أن تكون شفافة، ويمكن أن تتماشىٰ مع العالم المعاصر، والأميركيون علىٰ ثقة بأن الشعب التركي قادر علىٰ إثبات كل هذا، ونريد أن نساعدهم في ذلك».

ولكن هذه الديمقراطية لا بد لها بيئة تتوافر فيها اشتراطات معينة؛ مثل تعديل مناهج التعليم، وتحرير

المرأة، وغيرها من المفردات الثقافية التي تتهيأ أمريكا لتعميمها.

لكن أخطر ما يمكن أمريكا فعله لتهيئة ما يسمى الأجواء لتطبق ديمقراطيتها تلك - هي محاولة التلاعب بالإسلام كشريعة وعقيدة، فقد ذكر أحد الباحثين الأمريكيين في دراسة نشرت مؤخراً أن الإسلام نفسه هو العائق في سبيل نشر الأفكار الغربية بين المسليمن، ولذلك إذا أراد الغرب السيطرة على تلك البقعة فعليه بتغيير المنابع التي ينهل منها المسلمين! ولاحظ الباحث أن المسلمين يرجعون إلى النموذج الحنبلي كلما ضاقت بهم السبل، ولذلك يجب التعامل مع هذه المدرسة وإفرازاتها وما يتفرع منها، ولعل نغمة تغيير الخطاب الديني تصب في هذا الاتجاه.

تغيرات اقتصادية: (الشرق أوسطية):

في عام ١٩٦٧م عقد أول مؤتمر للمليونيريين اليهود في (إسرائيل)، ثم تلاه مؤتمران آخران لهم في العامين ١٩٦٨م، ١٩٦٩م على التوالي؛ من أجل الدعوة إلى الشرق أوسطية في إطارها الاقتصادي الذي أضفت عليه الدعاية الإسرائيلية والغربية الكثير من هالات الإغراء؛ لإيهام العرب بأن التحول إلى الشرق أوسطية يوفر السلام لهم والرخاء الاقتصادي أيضاً..

ثم بادرت (إسرائيل) إلى القيام بمحاولة جديدة عن طريق تأسيس جمعية أطلقت عليها اسم (من أجل السلام في الشرق الأوسط)، وقد صدر عن هذه الجمعية عدد من الدراسات والبرامج والخطط التي تهدف بمجموعها إلى فرض الهيمنة الإسرائيلية على اقتصاد الدول العربية. وفي إطار الجهد الذي قامت به هذه الجمعية ظهر مخططها الذي عملت على تسويقه في البلدان العربية عبر وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية المؤيدة لها، والقاضي بإقامة (سوق شرق أوسطية)، تم تحديد السمات التي يجب أن تبرز بها في اقتصاد دول المنطقة.

وتتالت بعد ذلك الخطط والمشاريع الإسرائيلية الداعية إلى تسويق فكرة الشرق أوسطية ومفهومها، نذكر منها على سبيل المثال: مشروع (جاد يعقوبي) عام ١٩٧٥م، ومشروع (ميريدور) في عام ١٩٧٧م، وكان آخرها مشروع (شمعون بيريز) الذي طرحه خلال زيارته للولايات المتحدة في نيسان ١٩٨٦م، على نمط مشروع (مارشال) لأوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، والذي نتج عنه قيام السوق الأوروبية المشتركة.

ثم أعيد تسويق مشروع (بيريز) على سطح سياسات المنطقة، بعد بدء المفاوضات العربية - الإسرائيلية التي أعقبت مؤتمر مدريد، وذلك حين طرح بيريز تصوراته حول الشرق أوسطية في تشرين الثاني من عام ١٩٩٢م، أمام المعهد القومي لدراسات الشرق الأوسط في القاهرة، وطالب بالتركيز على بناء شرق أوسط جديد، وسوق أوسطية مشتركة.. ثم نشر بيريز تصوراته تلك، وما تشتمل عليه من مخططات في كتاب له صدر في نهاية عام ١٩٩٣م.

هكذا كانت الشرق أوسطية فكرة إسرائيلية تنبتها الإدارات الأمركيية المتعاقبة، ولكنها وفق تصور بيريز ورابين كانت تقوم على أساس أن (إسرائيل) هي البؤرة الكبرى في المنطقة، وأن الدول العربية الأخرى هي العمالة والسوق.

هذا النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد؛ سوف يتحدد عبر ثلاثة مستويات رئيسة:

المستوى الأول: إقامة تجمّع اقتصادي ثلاثي يجمع بين الأردن، والكيان الفلسطيني الوليد، و(إسرائيل)؛ على غرار الاتحاد الاقتصادي القائم بين دول البينيلوكس الأوروبية الثلاث ذات الأحجام الاقتصادية الصغيرة: بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ.

المستوى الثاني: إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر، تضم كلاً من: مصر، إسرائيل، الكيان الفلسطيني، الأردن، سوريا، لبنان.

المستوى الثالث: إقامة منطقة موسّعة للتعاون الاقتصادي، تشمل ـ بالإضافة إلى منطقة التبادل التجاري الحر ـ بلدان مجلس التعاون الخليجي، تتم في إطارها حرية انتقال رؤوس الأموال ضمن تلك التصورات.

تعدُّ المستويات الثلاثة للتعاون الاقتصادي مستويات متداخلة ومترابطة يفضي الواحد منها إلى الآخر.

ولكن توقف هذا المشروع مع الانتفاضة، ودخول اليمين الإسرائيلي الحكم بمجيء شارون؛ أثر ذلك في مشاريع الشرق أوسطية، ولذلك فإن إنتهاء الحرب على العراق سيحيي هذا المفهوم، ولكن بترتيبات جديدة يكون للولايات المتحدة نصيب كبير بها على طريق الإجبار، وليس الاختيار كما في المرحلة السابقة، كما سيتم فيها إدخال إيران وتركيا في هذه المنظومة الاقتصادية التي تأتي تبعاً للمنظومة السياسية التي سبق الحديث عنها.

ولعل ما سيحدث للسياسات النفطية بعد حرب العراق يعطي مثالاً لجميع مفردات الاقتصاد الشرق أوسطي، حيث أشارت مجلة «ميد» في تقرير نشر لها مؤخراً إلى أن هناك عدداً من الرسميين والمحللين الأميركيين تسيطر عليهم فكرة «عراق ما بعد صدام» كركيزة جديدة لسياسة طاقة أميركية ـ شرق أوسطية، ومضمون الفكرة يستند إلى قيام نظام عراقي موال للولايات المتحدة؛ بحيث يتولى سريعاً زيادة إنتاجه وصادراته النفطية إلى مستوى ٥ , ٣ ملايين برميل يومياً، وبعد ذلك بفترة قليلة يتم زيادة الإنتاج إلى ما بين ٥ ملايين و ٦ ملايين برميل يومياً، ولتحقيق ذلك يتم فتح الحقول العراقية أمام شركات النفط الأميركية، وبما أن هذه الزيادة لا يمكن استيعابها ضمن حصص إنتاج أوبك سيضطر بقية أعضاء هذه المنظمة إلى خفض إنتاجهم حتى لا تنهار الأسعار، بل وربما تقرر العراق الانسحاب من أوبك، والنتيجة سيطرة غير مسبوقة للولايات المتحدة على إمدادات النفط تغنيها عن النفط السعودي.

خاتمــة:

يبدو أن الإدارة الأمريكية لم تحسم حتى مع نفسها أو في داخلها أمر مستقبل المنطقة بعد، حتى إن حسمت ذلك في القريب العاجل؛ فإن هناك عدة متغيرات يمكن أن تحول بين حدوث السيناريوهات التي تتمناها؛ أولها عدم التجديد الرئاسي لبوش، وانتهاء حكم المحافظين الجدد، ومنها ـ وهو الأهم ـ انفجار الوضع داخل العراق الذي يحاول الأمريكيون جعله النموذج للشرق الأوسط كله، وأخيراً ـ وهذا هو ما نتوقعه ـ صحوة جديدة للأمة، ورجوع جماعي إلى ربها؛ لتضطلع بدورها الذي خطه الإسلام لها؛ لتكون خير أمة أُخرجت للناس.

المــــراجـــع

أولاً: الكتب:

١ ـ التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً ـ الدكتور أحمد طربين ـ مركز دراسات الوحدة العربية.

٢ ـ الشرق الأوسط الجديد ـ علاء عبد الوهاب ـ دار سينا للنشر.

٣ ـ الصليبيون الجدد... الحملة الثامنة ـ يوسف العاصي الطويل ـ دار القلم.

٤ ـ التنظيم الدولي ـ د. حسن نافعة، و د. شوقي عبد العال ـ، الشروق الدولية.

٥ ـ الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ـ بيتر تيلور ـ ترجمة عبد السلام رضوان ـ عالم المعرفة.

ثانياً: الدوريات:

١ ـ صحيفة الأهرام المصرية.

٢ ـ صحيفة السفير اللبنانية.

٣ ـ صحيفة الشرق الأوسط.

٤ ـ صحيفة الحياة.

٥ ـ صحيفة الخليج.

٦ ـ مجلة السياسة الدولية.

٧ ـ نشرة فورين أفير.

٨ ـ نشرة راند.

٩ ـ تقارير لمركز بروكنجز.